Al-Adab Journal **Vol. 68, No. 1, (March 2026)**
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Role of "Strength and Weakness" in Shaping the Morphological Structure of Words in Arabic Morphology

Iman Abdel Malik Abu Harb
U21102641@sharjah.ac.ae
Prof. Saif Al-Dein Al-Fuqara (Ph.D.)
salfuqara@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences - Department of Arabic Language

Copyright (c) 2026 **Iman Abdel Malik Abu Harb. Prof. Saif Al-Dein Al-Fuqara (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/dr7sbg12

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research examines the binary of "strength and weakness" and its impact on the structure of words in the Arabic language. It is considered one of the fundamental principles adopted by linguists in analyzing linguistic usages. The structure of a word in Arabic is influenced by multiple factors that may lead to its alteration or change. The study addresses the concept of strength and weakness both linguistically and terminologically, highlighting the significance of the position of a letter within a word, which can influence its stability or modification through processes such as inflection (iʿlāl), inversion (qalb), substitution (ibdāl), deletion (ḥadhf), or assimilation (idghām), and analyzes manifestations of this duality in the structure of the word. The research aims to elucidate the concept of this binary and to review how ancient scholars approached this phenomenon as they interpreted changes occurring to a word through justifications of strength or weakness, and the relationship of this concept to other binaries. These changes fall into two categories: the first is phonological, related to sounds and their mutual influences, while the second is morphological, concerning the structure of the word and the positional relations of its components, which is the subject of this research. The significance of the research lies in elucidating the concept of this binary and its synonyms. revealing its role in shaping the structure of words in Arabic. It presents aspects of its role in morphological explanation as scholars interpret changes occurring in the word structure, to derive the rules of this binary and its manifestations in morphological usage. The study employed a descriptive-analytical approach as a tool for research by collecting instances of this binary in morphology, classifying, and analyzing them according to what scholars have stated, to extract manifestations of this binary and the rules guiding its use. The research concluded that the structure of the word is ruled by a precise system, linked to specific morphological and phonological factors. And the binary of "strength and weakness" serves as a morphological cause, with a significant impact on explaining the evolution of words and their morphological changes. This allows the Arabic language to possess a flexibility in handling that endows the word with the ability to interact within its components, thus achieving formation according to the principles of ease and facilitation.

Keywords: Morphology, Binary, Strength, Weakness, Structure of the Word.

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 1, (March 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أثر القوّة والضعف في تشكيل بنية الكلمة في الصرف العربيّ

الباحثة إيمان عبد المالك أبو حرب
جامعة الشارقة– كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعية– قسم اللغة العربيّة

الأستاذ الدكتور سيف الدين الفقراء
جامعة الشارقة– كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعية– قسم اللغة العربيّة

(مُلَخَّصُ البَحث)

يدرس البحث القوّة والضعف وأثرهما في تشكيل بنية الكلمة في اللغة العربيّة، إذ تعدّ هذه الثنائيّة من الأسس التي اعتمدها علماء اللغة في تحليل الاستعمالات اللغويّة؛ فبنية اللفظ في اللغة العربيّة تتأثر بعوامل كثيرة قد تودّي إلى تبدّلها وتغيّرها. وتناول البحث مفهوم القوّة والضعف لغة واصطلاحًا، وأهمّيّة موقع الحرف في اللفظ، الأمر الذي يؤثّر في ثبوته أو تغييره إعلالًا أو قلبًا أو إبدالًا أو حذفًا أو إدغامًا، وتحليل مظاهر من هذه الثنائيّة في بنية اللفظ. ويهدف البحث إلى بيان مفهوم هذه الثنائيّة، واستعراض كيفيّة تناول العلماء القدامى هذه الظاهرة، وهم يفسّرون التغييرات الطارئة على اللفظ عن طريق التعليل بالقوّة أو الضعف، وصلة هذا المفهوم بغيره من الثنائيّات؛ فالتغييرات الطارئة على اللفظ نوعان، الأوّل: فنولوجيّ يتعلّق بالأصوات والتأثّر والتأثير، والثاني: صرفيّ يتعلّق ببنية الكلمة وموقعيّة حروفها، والأخير هو موضوع البحث.

تكمن أهمّيّة البحث في بيان مفهوم هذه الثنائيّة ومرادفاتها، وكشف دور هذه الثنائيّة في تشكيل بنية اللفظ في العربيّة، وعرض مظاهر من دورها في التعليل الصرفيّ عند العلماء، وهم يفسّرون التغيرات الطارئة على بنية الكلمة، لاستخلاص ضوابط هذه الثنائيّة ومظاهر استعمالها في الصرف. واتّخذ البحث المنهج الوصفيّ التحليليّ أداة للدراسة، عبر جمع مظاهر استعمال هذه الثنائيّة في الصرف، وتصنيفها وتحليلها على وفق ما قاله العلماء فيها، لاستخلاص مظاهر هذه الثنائيّة وضوابط استعمالها.

وخلص البحث إلى أنّ بنية الكلمة يتحكّم بها نظام محكم، مرتبط بعوامل صرفيّة وصوتيّة دقيقة، وإنّ ثنائيّة القوّة والضعف علّة صرفيّة لها تأثير كبير في تفسير تطوّر الكلمات وتغييراتها الصرفيّة، الأمر الذي يمكّن اللغة العربيّة من امتلاك سعة في التصرّف تمنح اللفظ قدرة على التفاعل في مكوّناته؛ بما يحقّق له التشكّل على وفق ضوابط السهولة والتيسير.

الكلمات المفتاحيّة: الصّرف، ثنائيّة، القوّة، الضّعف، بنية اللفظ.

مقدّمة

ورد التعليل بثنائيّة القوّة والضعف في مسائل في أبواب النّحو والصرف، الأمر الذي يعكس حركيّة الأصوات العربيّة، وقابليّتها للتغيير على وفق العوامل الطارئة عليها والمؤثّرة فيها. وقد استند جمهور علماء اللغة إلى تلك الثنائيّة في تعليل التغييرات في البنية اللفظيّة للكلم، نحو الإعلال ،والإبدال، والإدغام، والحذف، والقلب، الأمر الذي يجعلها علّة أساسيّة في فهم تحوّلات بنية اللفظ العربيّ. ولعلّ النظر في تفسيرات العلماء وتعليلاتهم المنطلقة من هذه الثنائيّة من الأهمّيّة بمكان، إذ إنّه يكشف أحد المفاهيم الجوهريّة المستعملة في الصرف العربيّ، والذي يساعد على فهم أسباب تطّور الألفاظ في بعض المواضع من دون غيرها. ويبحث في القوانين الصرفيّة التي تحكم تبدّل بنية الكلمات، ما يساعد على فهم أعمق للظواهر اللغويّة، وتسليط الضوء على العوامل التي تجعل بعض الحروف أكثر عرضة للتغيير من غيرها وثبات أخرى.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم القوّة والضعف لغة واصطلاحًا في باب الصرف، وبيان مرادفات هذا المصطلح وضوابطه. وكشف أثر موقع الحرف في الكلمة، وقدرته على التغيير، وارتباط هذا التغيير بالقوّة والضعف، ثمّ تحليل بعض الاستعمالات التي شكّلت ثنائيّة القوّة والضعف فيها أساسًا في تعليل الظواهر الصرفيّة ولا سيّما الإعلال والتضعيف. واستعراض آراء العلماء في هذه الثنائيّة، ومناقشتها وتحليلها، وبيان دور هذا المفهوم في توجيه بنية الاستعمالات اللغويّة.

وقد انطلق البحث من بعض الإشكاليّات التي سيجيب عنها هذا البحث، منها: كيف بدأ مفهوم هذا المصطلح وكيف تطوّر؟ وما الأسباب التي جعلت اللغويّين يلحظون جوانب الضعف في اللفظ إلى جوانب القوّة؟ وهل استعمل اللغويون ألفاظًا مرادفة للدلالة على هذه الثنائيّة؟ وما هي المسائل التي برزت فيها ثنائيّة القوّة والضعف؟ وهل توجد ضوابط علميّة يمكن استخلاصها من تلك المسائل؟ ولماذا تثبت بعض الحروف في حين تتعرض أخرى للتغيير؟ وهل يؤثّر موقع الحرف في الكلمة على قابليّته للتغيير؟ وما مظاهر هذه الثنائيّة في بنية الكلمة العربيّة؟

وقف البحث على دراسات سابقة تناولت هذه الثنائيّة، منها دراسة الدجيلي منير، والحريزي عائد (١٩٩٦): (نظريّة القوّة والضعف في الأصوات عند أبي علي الفارسيّ في كتابه الإغفال(درس فيها الباحثان مدار القوّة والضعف في الأصوات عند أبي علي الفارسيّ وتجليّه في الإدغام، من خلال صفات الحروف وغلبة الحروف الأقوى على الأضعف عند التجاور. وكذلك دراسة بني مصطفى عبير (٢٠١٤): (صفات قوّة الأصوات عند سيبويه)

ألقت فيه الباحثة الضوء على جانب مختلف من فكر سيبويه في الإدغام، ومحاولة استنباط سمات قوّة الأصوات، والمقارنة بينها، وترتيبها وفقًا لمعيار سيبويه في قوّة الأصوات.

وثمّة دراسة للجبوري حيدر (٢٠١٥): بعنوان (ضعف الطرف وأثره في البنية العربيّة: دراسة صوتيّة صرفيّة الإعلال بالقلب أنموذجًا) عرض فيه مواضع القلب التي تلحق باللفظ بسبب وقوعه في الطرف، وخلص فيها إلى أنّ الضعف علّة ملازمة للطرف، وإنّه قد تجتمع أكثر من علّة في البنية.

وهناك دراسة للجعافرة منتهى (٢٠١٤): بعنوان (نظرية القوّة والضعف في أصوات العربيّة) تناولت فيها الباحثة الثنائيّة في الدرس الصوتيّ عند العرب، وربطت ذلك باتجاهات البحث الصوتيّ الحديث. ويوجد كتاب لمحمد الجبوري بعنوان(مفهوم القوة والضعف في الأصوات العربية)٢٠٠٦، يشتمل على دراسة في أصوات اللغة العربية ركزت اهتمامها على جوانب الكلام الكلامية : النطقية، والسمعية، والوظيفية عبر ظاهرة دراسة القوة والضعف في تلك الأصوات ابتداء من لفظها من آلة الصوت حتى استقبالها في النطق، ثم تفسير معانيها. وتوجد دراسة للجبوري أيمن (٢٠٢٢): بعنوان (معامل القوّة والضعف لحروف العربيّة) تناول فيها الباحث معايير قوّة الحروف العربيّة النابعة من منطلقات صوتيّة فيزيائيّة، وتوجد دراسة بعنوان(الضعف والقوة في الأصوات عند النحاة العرب) لمحمد طنبور منشورة في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، ٢٠٢٠، ع(٣١)، مختصة بصفات الأصوات وأثرها في الإبدال والإدغام في البنية الصرفيّة، وثمّة دراسات أخرى أشرت إليها في قائمة المصادر والمراجع.

واتّسمت دراستنا هذه باختصاصها في ثنائيّة القوّة والضعف، وأثرها في تشكيل بنية اللفظ، وبيان منهجيّة الصّرفيّين في الاستعانة بهذه الثنائيّة **لتعليل المسائل الصّرفيّة التي حُملت عليها**، وهذه الدراسة مساهمة في سلسلة الدراسات التي تناولت هذه الثنائيّة في الفكر اللغويّ.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ، عن طريق تتبّع مظاهر من ثنائيّة القوّة والضعف، وتصنيف ظواهرها في الصّرف العربيّ وتحليلها؛ لاستخلاص أثرها في تفسير بنية الكلمة، وبيان ضوابطها في تفسير التغييرات التي تلحق بنية الألفاظ في اللغة العربيّة.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: بيان مفهوم ثنائيّة القوّة والضعف، ومرادفاتها، وضوابطها، وترسيخ دورها علّة مؤثّرة في تشكيل بنية الكلمة، عبر استعراض مسائل صرفيّة فسّرت اتكاءً على هذه الثنائيّة.

أوّلاً: مفهوم القوّة والضعف في الصرف

قال ابن فارس: "القاف والواو والياء أصلان متباينان، يدلُّ أحدهما على شدَّة وخلاف ضعف، والآخر على خلاف هذا وعلى قلَّة خير. فالأوَّل القوَّة، والقويُّ: خلاف الضَّعيف. وأصْل ذلك من القوى، وهي جمع قوَّة من قُوَى الحبل... ورجل شديد القوى، أي شديد أسر الخلق... والأصل الآخرُ: القَوَاءُ: الأرض لا أهل بها".(ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥، ص٣٦-٣٥)، وعرّف الجوهريّ القوّة والضعف بالضديّة في قوله: "القُوَّةُ: خلاف الضعف وجمعها قِوَى وأقْوى، إذا كانت دابّته قويَّة. يقال: فلان قويٌّ مُقْوٍ. فالقويُّ في نفسه، والمقْوي في دابته".(الجوهريّ، ١٩٨٧، ج٦، ص٢٤٦٩) وجاء في معجم اللغة العربيّة المعاصرة: "قوِي الشَّخصُ: خلا من المرض، وكان ذا طاقة على العمل، ضدّ ضعف"... قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ (الروم:٥٤).. قوي على الأمر: أطاقه، استطاع فعله"،(عمر، ٢٠٠٨، ج٣، ص١٨٨٠) إذن القوّة هي الشدّة؛ والطاقة؛ والقدرة؛ والاستطاعة على الشيء، والضعف خلاف القوّة.

وتعرّف القوّة في الاصطلاح اللغويّ: بأنّها صفة الشدّة والقوة المتحصّلة لنسق لغويّ في البنية أو التركيب، التي تمنحه ميزة الغلبة على غيره من مكوّنات اللفظ أو التركيب، وعرّف الرمّانيّ القوّة بأنّها "خاصّة يمكن بها ما لا يمكن بما هو نقيض صفتها، ونقيضها الضعف، وهو: نقصان القوّة عن الحدّ".(الرمّانيّ، ١٩٩٥، ص٧١).

فالقوّة هي صفة في بنية لغويّة تتحصّل لها في سياق ما، إمّا لفظيّة أو معنويّة، تمنحها مزيّة لغويّة يقابلها الضعف. **وهذه الثنائيّة لها مظاهر** في الفكر النّحويّ، منها ما يتّصل بصفات الأصوات قوّة أو ضعفًا، فمنها ما يتّصل بالجهر والهمس، أو الشدّة والرخاوة، أو الاستعلاء والإطباق، أو الصّفير والتّفشي، أو الصحة والإعلال، أو غير ذلك. وهذا المفهوم لن يدخل في الدراسة لشيوعه في الدرس اللسانيّ وسعة الدراسات فيه، منها ما ذكره مكيّ القيسي في (الكشف) و(الرعاية)،(القيسي، ص٧١) (القيسي، ١٩٩٦، ص١١٨-١٢٠) وحظي بدراسات معاصرة منها كتاب:(مفهوم القوّة والضّعف في أصوات العربيّة) لمحمّد الجبوري، وغيرها.(الدجيلي والحريزي، ١٩٩٦، ص١٥-٢٦) (بني مصطفى، ٢٠١٤، ص٨٧-١١٠)

وثمّة مفهوم للقوّة والضّعف في التّفكير النّحويّ، يقصد به الأحكام التي يصدرونها في القوّة أو الضعف، التي وسموا بها الألفاظ أو البنى اللغويّة؛ تّعليلًا وتفسيرًا، كقولهم: "إنّ حروف الجزم أضعف من حروف الجرّ، لأنّ الفعل أضعف من الاسم".(ابن الوراق، ١٩٩٩، ص١٤٩) وقولهم: باب في أضعف المعتلّين، وهو اللام؛ لأنّها أضعف من العين.(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ص٤٨٦) ومذهبهم في أنّ "عوامل الأفعال باتّفاق من الجميع أضعف

من عوامل الأسماء، وأضعفُ إعراب الأسماء الخفض؛ لأنّه لا يتصرّف المخفوض تصرّف المرفوع والمنصوب".(الزجّاجيّ، ١٩٨٥، ص٩٥)

وقسّم تمّام حسّان مواقع الحرف في المجموعة الكلاميّة، من حيث القوّة والضعف في النطق إلى ثمانية مواقع، وهي:(حسّان، ١٩٩٠، ص١٥٢-١٥٣)

- **"البداية كموقع الكاف من كتب.**
- **ما كان بين علّتين كموقع التاء من كتب.**
- **المشدّد في الوسط، كموقع اللام المشدّد من علّم.**
- **ما كان ساكنًا في الوسط، كموقع العين من مغلوم.**
- **ما كان متحرّكًا في الوسط، كموقع اللام من معلُوم.**
- **ما كان قبل الأخير في المجموعة الكلاميّة، كموقع الجيم من استخرجتْ بسكون التاء.**
- **الساكن المفرد في الآخر، كموقع الباء من اضرب.**
- **الساكن المشدّد في الآخر، كموقع اللام المشدّدة من استقلّ".**

ثمّ أشار إلى أنّ هذه المواقع تختلف أيضًا في القوّة والضعف داخل اللهجات العربيّة، من دون ملاحظة الأصوات والحروف؛ ولذلك قال: "إنّ الصوت إذا وقع مشدّدًا في الآخر، كان أقوى ما يكون نطقًا، وهو أضعف ما يكون، إذا وقع بين حرفي علّة"،(حسّان،1990 ، ص١٥٢-١٥٣) فمعنى القوّة والضعف هو أكثر ما يظهر في أثناء عمليّة النطق ؛بسبب توتّر أعضاء النطق أو تراخيها.

وقد عبّر النحويون عن هذه الثنائيّة بعبارات متعدّدة، منها: الوهن والشدة، والأقوى والأضعف، والتقوية والإضعاف، وظهرت في عدد من أبواب النحو والصرف، مثل: الاسم والفعل، والإعراب والبناء، واللفظ والمعنى، والعوامل اللفظيّة والعوامل المعنويّة، وقوّة الشبه وضعفه، وبرزت في الصرف في الإعلال والقلب والإبدال والمماثلة وغيرها، وانتهى الباحثون إلى ضوابط للقوة والضعف بينتها الطويسي في رسالتها حول هذا الموضوع.(الطويسي، ٢٠٢١، ص ١٢١-١٢٩).

وبناء على ما سبق نخلص إلى أنّ القوّة والضعف في الصرف العربيّ، تعني: خاصيّة مكتسبة لبعض مكوّنات البنية الصرفيّة، تمنح الكلمة القدرة على تحمّل المؤثّرات المتّصلة بالكلمة أو بأحد حروفها، والقدرة على التأثير في غيرها من الحروف أو الكلمات بشكل يظهر أثره في بنيتها الصرفيّة. أمّا الضعف، فهو: خاصيّة لازمة أو طارئة لبعض الأصوات، إذ تجعل الكلمة عرضة للإعلال أو الحذف أو القلب بسبب العوامل الطارئة عليها لتأثّرها بما هو أقوى منها في سياق لغويّ.

ثانيًا – من مظاهر التعليل بثنائيّة القوّة والضعف في بنية الكلمة

اهتمّ العلماء بالوقوف على دقائق المؤثّرات في بنية الألفاظ كالقوّة والضعف والصفات الصوتية والموقع؛ لرصد التغييرات الفنولوجيّة في بنية اللفظ، واطّراد حدوثها عند تحقّق تلك المؤثّرات. وذكر ابن جنّي في الخصائص الحذف والتعويض بين الحرف القويّ والضعيف، فقال: "فإن قلت: فإنّ اللام أشبه بالعين من الزائد، فهلّا كانت لام القيّدودة عوضًا من عينها، قيل: إنّ الحرف الأصليّ القويّ إذا حُذف لحق بالمعتلّ الضعيف، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف".(**ابن جِنّي**، 1990، ج٢، ص٢٩٢ (ويناقش ابن جنّي في هذا المثال مسألة الحذف والتعويض في البنية الصرفيّة للكلمات مستندًا إلى ثنائيّة القوّة والضعف، فيركّز على العلاقة بين الحروف الأصليّة القويّة، والحروف الزائدة الضعيفة، ويتساءل عن سبب عدم اعتبار لام الكلمة عوضًا عن عينها، إذ حُذفت في كلمة القيّدودة المشتقة، فعين هذه البنية الأصليّ وهو القويّ قد حُذف، وعوّض عنه بحرف زائد، فيجيب: بأنّ المبدأ الصرفيّ لتخريج هذه المسألة أنّ الحرف الأصليّ قويّ؛ لأنّه جزء أساس في الكلمة، فإذا حُذف الحرف الأصليّ، فإنّه ينقلب إلى حرف ضعيف بسبب هذا الحذف، ويُستعاض عنه بحرف آخر زائد. والأصل أنّ الحروف الزائدة لا تنافس الحروف الأصليّة في القوّة، فإذا كان الحرف المحذوف معتلًّا أو ضعيفًا في الأصل، فالحرف الزائد يمكن أن يقوم مقامه من دون أن يُضعِف بنية الكلمة، وتنطلق فكرة ابن جنّي من قضية كبرى وهي أنّ الأصل أقوى من الفرع، وما هو عوض فرع على الأصل.

وهنا يمكن أن نتساءل: لماذا لا يستعاض عن عين الكلمة باللام؟ وتكون الإجابة: أنّ اللام حرف أصليّ قويّ، لا ينوب عن غيره الذي أصبح ضعيفًا بحذفه، فالحرف الزائد الضعيف هو الأنسب ليقوم مقام الحرف المحذوف، فهو يُحافظ على اتّزان الكلمة من دون إضعافها. كما يشير ابن جنّي إلى التوافق في مستوى القوّة والضعف بين الحرف المحذوف والحرف العِوض. ففي الإعلال والإبدال: إذا حُذفت حروف العلة مثل الواو أو الياء، يمكن أن تُعوّض بحروف زائدة أضعف منها، نحو: قال أصلها قول، ثمّ حذفت الواو واستُبدلت بألف للإعلال ولم يستبدلوا بها صوتًا صحيحًا.

وما يمكن استنتاجه من مثال ابن جنّي هذا أمران، أحدهما: إنّ العوض في اللغة يعتمد في بعض مظاهره القوّة والضعف، والثاني: إنّ الحرف الأصليّ القويّ لا يُمكن استبداله بحرف قويّ آخر، بل يُناسبه حرف ضعيف كالحروف الزائدة. وهذا التعليل عند ابن جنّي يعكس فهمًا دقيقًا للبنية الصرفيّة، وكيفيّة تأثير الحذف والعوض في الحفاظ على توازن بنية الكلمة، كما يوضّح أنّ قوّة الحروف تحدّد أدوارها في البنية اللغويّة.

ولإيضاح أبعاد هذه الثنائيّة في الصرف العربيّ، لا بدّ من إيراد عدد من المسائل لكشف المواضع التي ظهرت فيها ظاهرة مراعاة القوّة أو الضعف في توجيه تطوّر بنية الكلمة، ومنها:

- **المسألة الأولى: القوّة والضعف في باب ما كانت الواو والياء فيه لامات**

ذكر سيبويه أنّ الموقع هو ما يحدّد قوّة الحرف أو ضعفه، إذ أورد في هذا الباب ما نصّه: "اعلم أنهن لاماتٍ أشدّ اعتلالًا وأضعف، لأنّهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة ... وكلّما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما، فهما عيناتٍ أقوى، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ، وذلك نحو غزوت ورميت.(سيبويه ١٩٨٨، ج٤، ص٣٨٩) يعلّل سيبويه ضعف الياء والواو إذا وقعتا آخرًا، بأنّهما تحملان حركة وحروف الإعراب، فيدخلها الضعف. أمّا إن كانتا في موقع العين أو الفاء للفظ اكتسبتا قوّة، وقلّ تعرضها للحذف أو القلب أو الإعلال. فموقع الحرف في اللفظ له أثر في إضعاف الحروف وقوتها، فتُقلب أو تُحذف على وفق الأصل الافتراضيّ في اللفظ نفسه. وقد أشارت الطويسي إلى مواضع من مظاهر ضعف المعتل في بنية الكلمة بما لا يحتاج تفصيلاً.(الطويسي، ٢٠٢١، ص١٢٧-١٢٨).

وأرجع ابن عصفور قلب الياء واوًا ؛لأنّها لام اللفظ، وما كان طرفًا هو أكثر عرضة للإعلال والقلب والحذف والإبدال إذا سُبق بالضم، فقال: "وتقول في فَعُلان من حَيِيتُ حَيُوانٌ، والأصل حَيْيَان، فتَقلبُ الياء التي هي لام واوًا لانضمام ما قبلها".)ابن عصفور، ١٩٨٧، ج٢، ص٧٥٣) لكنّه صاغ تساؤلًا لإحدى الحالات التي سُبقت بحرف مضموم، لكنّ الياء لم تقلب فيها، فقال: "فإنَّ الضَّمَّة لا تُوجب قلب الياء المتحرّكة واوًا؛ ألا تراهم قالوا: عُيَبَةٌ، فأثبتوا الياء؟ فالجواب أنَّ الياء التي هي عين إذا كانت متحرّكة مضمومًا ما قبلها، لا تُقلب **لقوّة العين**، أمَّا اللام إذا كانت ياء على هذه الصورة فإنّها تُقلب؛ ألَا تراهم قالوا: لَقَضُوَ الرَّجلُ! والأصل لَقَضُيَ، فأبدلوا الياء واوًا؟".)ابن عصفور، ١٩٨٧، ج٢، ص٧٥٣) وهذا يكشف أمورًا عدّة، منها:

١- إنّ العين أقوى من اللام صرفيًّا، وهي أكثر ثباتًا وأقلّ عرضة للإعلال أو القلب من الفاء واللام، وهذا نفسه رأي سيبويه عندما ذهب إلى أنّ العين وسطًا أقوى.(سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص٤٧٠)

٢- إنّ الياء والواو تكون أكثر ضعفًا إن كانتا لامًا فتتأثر بالتغيرات الصرفيّة.

٣- إنّ الفاء واللام تشكلان حاجزًا تحميان به العين من تعرّضها للإعلال.

ويوضح ابن يعيش في شرح المفصّل هذه المسألة، فيرى أنّه "كلّما بعدتْ عن الطرف كان أقوى لها، وكلّما قربتْ من الطرف كان الإعلال لها ألزمَ، ... وإذا وقعت الواو والياء

طرفًا آخرًا، فلا يخلو أمرُهما من أحوال ثلاث: إمّا الإعلال، وذلك يكون بتغيير الحركات، أو بقَلْبها إلى لفظ آخر، وإمّا بحذفِها لساكنٍ يلقاها، أو لضرب من التخفيف، والثالث أن تسلم وتصحّ".)ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٥، ص٤٧٧) في القاعدة التي ذكرها سيبويه سابقًا نسب الضعف وشدّة الاعتلال إلى موقع اللام، وأنّ موقع العين أقوى من اللام، لكنّه أضعف من الفاء، أمّا عند ابن يعيش فقد جعل للواو والياء أحوالًا ثلاثة بزيادة عمّا ذكره سيبويه، وهي أن تسلم من القلب والحذف وتصحّ في موقعها، وعزا الأمر في ذلك إلى السماع عن العرب، وإن كان القياس خلاف ذلك.

وقد أشار سيبويه إلى أنّ الواو في آخر الاسم أكثر اعتلالا منها في الفعل؛ لأنّها في الاسم موطن التنوين والإضافة، فهي أكثر عرضة للتغيير، وهذا يعني أنّ الاسم أضعف من الفعل في هذه المسألة،(سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص٣٨٣)، وفي هذه القضية تفصيلات أوضحها الباحثون المحدثون(الطويسي، ٢٠٢١، ص٤٧-٤٩).

- **المسألة الثانية: القوّة والضعف في باب التضعيف في بنات الواو**

وفي تضعيف وسط اللفظ في بنات الواو قال سيبويه: "وإذا قلت افعللت قلت: احوويت تثبتان حيث صارتا وسطًا، كما أنّ التضعيف وسطًا أقوى، نحو: اقتتلنا، فيكون على الأصل، وإن كان طرفًا اعتل".(سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص٣٨٩) وتشير عبارة سيبويه السابقة إلى أمرين:

الأوّل: إنّ موقع الحرف علّة في القوّة والضعف، فالوسط أقوى من الطرف.

والثاني: إنّ التضعيف علّة في القوّة دون الضعف، بمعنى أنّ العلاقة بين التضعيف والقوّة علاقة طرديّة، بحيث إذا وجد الأوّل ثبت الحدّ الأوّل من الثنائيّة، وإن ارتفع انتفيا –أي حدّي الثنائيّة.

وعند ابن السرّاج يعود ثبات الواوين أيضًا للموقع، فقال: "وتقول: احْوويتُ فتثبتُ الواوانِ وسطًا؛ لأنّ الحرف إذا شُدّد قوِي"،(ابن السرّاج، ١٩٩٦، ج٣، ص٢٦٠) فالتضعيف إذن هو سبب من أسباب القوّة، وانضمّ لهذا اللفظ الموقعيّة فصار أقوى وأثبت.

ووضّح السيرافي مسألة القلب أو احتماليّة الإدغام أو الحذف، بقوله: "وقد يجوز أن يجتمع واوان في حشو الفعل، إذا لم تكن إحداهما طرفًا كقولك احووي وهو أفعل من الحُوّة .. وأصله أحوو وقلبوا الواو الأخيرة ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فبطل الإدغام لانقلاب الواو ألفًا، لم يكن سبيل الواوين في أحوي كالواوين في قووت؛ لأنّ الواوين في أحووي في حشو الفعل فهي أقوى وأمكن ممّا يكون طرفًا".(السيرافي، ٢٠٠٨، ج٥، ص٣٢٢-٣٢١) وناقش السيرافيّ هنا قاعدة مهّمّة في الإعلال والإدغام عند اجتماع الواوين، ففرّق بين أمرين: – الأوّل: في حشو الفعل تكون الواوان أقوى، فقد تُقلب إحداهما ألفًا وفقًا للقاعدة الصوتيّة بقلب

الواو ألفًا إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها، ومثاله: احووي وهو مشتقّ من كلمة الحُوّة –أي الميل إلى السواد– على وزن احمرّ، فاجتمعت واوان في حشو الفعل، وافترض الإدغام بين الواوين كما في احمرّ وردّ، لكن هذا لم يحدث، والقاعدة الصرفيّة تقول: إنّ الواو المتحرّكة إن سبقت بحرف مفتوح تقلب ألفًا. وفي أحوو الواو الأخيرة متحركة وقبلها حرف مفتوح، فتصبح (أحوى) بدلًا من أحوو، وبعد قلب الواو ألفًا، لم يعد هناك مجال لإدغام الواوين المتبقيتين؛ لأنّ أحد الحرفين –وهي الواو الثانية– أصبحت ألفًا، والإدغام يتطلب وجود حرفين متجانسين متتابعين، وهذا انتفى بعد قلب الواو ألفًا.

– الثاني: في طرف الكلمة تكون الواوان أضعف، والإدغام أو الحذف أكثر احتمالًا، نحو: قووت.

وذكر الرضيّ في باب الإعلال بحذف الواو أو الياء لامين، إنّ حرف العلّة يقوى بالتضعيف، فيسلم من الحذف والقلب، فقال في بناء (حَيِيَ) على وزن سلسبيل، تصبح حَيَّوِيّ فلا تقلب الياء المشدّدة واوًا كما في حَيَوَان، لأنّها وإن كانت في آخر الكلمة فلا تبدل إلى ما هو أثقل منها وهي الواو، ولا تحذف كما في مُعَيِّية؛ لأنّ حذفها هو حذف حرفين وهو الحرف المشدّد، فالتشديد قوّى الياء، وجعل حذفها غير مقبول. كما علّل عدم القلب بأنّ التضعيف قوّى الحرف فأصبح يعامل معاملة الحرف الصحيح.(الأستراباذي، ١٩٧٥، ج٣، ص١٩٢)

أمّا السيوطيّ فصوّر التضعيف في العين بقوّتين، وهما قوّة اللفظ وقوّة المعنى، وبذلك جمع القوّة مع ثنائيّة اللفظ والمعنى للتشديد على القوّة المكتسبة بالتضعيف، وجعل الفاء واللام سياجًا للعين، وحماية لها من التغييرات التي يمكن أن تعترضها، وبذلك تحمّلتا الإعلال بالتغيير أو الحذف عوضًا عنها، ومثال ذلك فرّح وكسّر، وقال: "فجعلوا قوّة اللفظ لقوّة المعنى وخصوا بذلك العين؛ لأنّها أقوى من الفاء واللام، إذ هي واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنّهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها"،(السيوطي، ١٩٨٩، ص٤٢) وهنا يمكن النظر إلى العلاقة بين قوّة الحرف وقوّة المعنى من منظورين:

– قوّة العين الصوتيّة: العين بطبيعتها أقوى من الفاء واللام بسبب موقعها المتوسط، الأمر الذي يجعل النطق بها أكثر استقرارًا.

– قوّة العين المعنويّة: إنّ الثبات الصوتيّ يعزّز استعمالها في الدلالة على معانٍ قويّة أو متكرّرة، مثل: التجدّد ،والتكرار، والثبات.

وللتضعيف وسط الكلمة مظاهر متنوعة من القوة، فهو أقوى من التضعيف في الطرف،؛لأنّ التضعيف في الوسط يأتي على الأصل، أمّا أذا جاء طرفاً فقد اعتلّ، فللموقع أثر في مسألة القوة والضعف. (الطويسي، ٢٠٢١، ص١٢٨).

- **المسألة الثالثة: القوّة والضعف في باب إدغام المثلين**

أفرد ابن عصفور بابًا لهذه المسألة، واستهلّه ببيان أنَّ كلَّ مثلين قد يُدغمان، ثمّ ذكر ما يدغم من الحروف وما لا يدغم، معلّلًا السبب في كلّ صنف. فمنها:

– ما كان في الكلمة الواحدة؛ فيلزم فيه الإدغام؛ لأنّ الحرفين المتماثلين جزءٌ من كلمة واحدة.

– ما كان في كلمتين فالإدغام ليس ملزمًا؛ لأنّ الحرف الأوّل لا يلزم أن يكون مرتبطًا بما بعده، إذ يمكن إظهار الحرفين المتماثلين، ومثال ذلك: يكذِّب بالدين، ثمّ أشار إلى أنّ أقوى الإدغام رتبة هو ما توالت فيه حركات خمس، نظرًا للثقل المتولّد منها في النطق، الأمر الذي يؤدّي إلى الحاجة إلى إدغام الأصوات طلبًا للخفّة، فالعرب تنفر من الثقل في النطق.)ابن عصفور، ١٩٨٧، ج٢، ص٦٥١)

– أمّا ما كان في كلمتين والساكن هو حرف صحيح، لم يصحّ فيه الإدغام، نحو: اسْمُ مُوسَى، وابْنُ نُوح، والعلّة في ذلك ضعف الإدغام في الكلمتين **أكثر** من الكلمة الواحدة، وبسبب ذلك الضعف لم يتغيّر الحرف الساكن المسبوق بحركة. وقاعدة الإدغام تقتضي سكون الحرف الأوّل وتحرّك الثاني، لكن وبسبب ضعف الإدغام لم تتغيّر حركة السين في اسم للسكون، أو الباء في ابن، لذلك انتفى الإدغام في الكلمتين، والملاحظ من عبارة ابن عصفور أنّه راعى القوّة والضعف وجعلهما علّة وسببًا، فلمّا راعى القوّة أثبت لزوم الإدغام في الكلمة الواحدة، كما راعى ضعف الإدغام في الكلمتين فنفاه عنهما؛ لذلك قال: "الإدغام في الكلمتين **أضعف** منه في الكلمة الواحدة".)ابن عصفور، ١٩٨٧، ج٢، ص٦٥١)

- **المسألة الرابعة: القوّة والضعف في التّصغير**

ذكر ابن الورّاق سبب قلب الواو ياء في تصغير اللفظ إن كان ثالثه واوًا، وتلته ياء التصغير، فتلتقي الواو الساكنة مع الياء المتحرّكة، فلا يتوصل للنطق بالواو الساكنة قبل الياء، عندها تقلب الواو ياءً، وحدّد العلّة والسبب في القلب أنّ القوّة والغلبة للأقوى، نحو: تصغير كلمة عجوز، فتصبح عُجيَز فتقلب الواو ياءً وتدغم؛ والسبب في وجوب القلب في عجوز أنّ الواو تقلب في الجمع؛ فتصبح عجائز، فلم تصحّ الواو في التصغير. أمّا إن كانت الواو حرفًا أصليًّا أو ملحقًا بالأصليّ، فعندها يجوز فيه الوجهان: إمّا القلب أو البقاء على صورتها، فمثال الأصليّة: أسود، فيصبح بعد التصغير: أُسَيد، ويجوز فيه أسيود.(ابن الورّاق، ١٩٩٩، ص٤٨٤-٤٨٣) وقد استند ابن يعيش إلى مسألة القوّة والضعف في تعليل تصغير: أسْوَدَ، وأعْوَر، وجَدْوَل، وقَسْوَر، أنّ فيه وجهين:

١- "القلب والإدّغام، وهو الكثير الجيّد، نحو: أُسَيِّد وأُعَيِّر، وجُدَيِّلٌ، وقُسَيِّرٌ، والأصل: أُسَيْوِدُ، وأُعَيْوِرُ، وجُدَيْوِلٌ، وقُسَيْوِرٌ.

٢- الإظهار، فتقول: أُسيْوِدُ، وأُعَيْوِرُ، وجُدَيْوِلٌ، وقُسَيْوِرٌ، وعلّة هذا الوجه أنّهم حملوا التصغير هنا على التكسير".(ابن يعيش،٢٠٠١، ج٣، ص٤١٢)

ثمّ قال: "وإنّما كان الوجه الأوّل هو المختار؛ لأنّ الحمل على التكسير ضعيفٌ لا يطّرِد، ألا ترى أنّهم قالوا: مَقاوِلُ، ومَقاوِمُ في مَقامٍ، ومَقالٍ، فأظهروا الواو في الجمع، ومع هذا فهم يقولون في التصغير: مُقَيِّمٌ، ومُقَيِّلٌ، فادّغموا ولم يعتمدوا بظهورها في التكسر، وقيل: إنّما قالوا: أُسَيْوِدُ، وجُدَيْوِلٌ حيث قويتْ بالحركة في الواحد".(ابن يعيش،٢٠٠١، ج٣، ص٤١٢)

ومعيار القوّة والضعف كان حاضرًا في تعليل التصغير؛ فالرضيّ يستند إلى هذه العلّة في تعليل التغييرات في بنية التصغير، فالواو الواقعة بعد ياء التصغير إمّا أن تكون لامًا أو غير لام؛ فاللام تقلب ياء، نحو: غُزَيّ وعُرَيَّة في غَزْو وعُرْوة، وغُزَيَّان وعُشَيَّاء وغُزَيِّيّة بياءين مشدّدتين، في تصغير غزوان وعشوان، "وأمّا غير اللام فإن كانت ساكنة في المكبّر فلا بدّ من قلبها ياء، نحو عُجَيِّز وجُزَير في عَجوز وجَزور، وإن كانت فيه متحرّكة أصليّةً كانت كأسْوَد ومِزْوَد، أو زائدة كجَدْوَل فالأكثر القلب، ويجوز تركه كأسَيْود وجُدَيْوِل، لقوّة الواو المتحركة، وعدم كونها في الآخر هو محلّ التغيير، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة".(الأستراباذي، ١٩٧٥، ج١، ص٢٣٠)

- **المسألة الخامسة: القوّة والضعف في الحرف الأصليّ والمزيد**

أورد ابن جنّيّ في الخصائص عبارة للخليل وسيبويه مفادها أنّ "الزائد أولى بالإعلال من الأصل".(ابن جنّيّ، ١٩٩٠، ج٢، ص٦٨) واستدلّ بها في باب الإعلال، على أنّ المحذوف من اللفظ هو الزائد لا الأصليّ، وعلّل ذلك أنّ من عادة العرب عند تغيير صورة لفظ اختارت أن تكون اللفظة الثانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم، وانتهى في هذه المسألة إلى أنّ الأصل أقوى، وهو أولى أن يراعى من الزائد الضعيف، فيقع الحذف على الزائد لا محالة.(ابن جنّيّ، ١٩٩٠، ج٢، ص٦٨) واحتجّ ابن جني بقول الخليل وسيبويه في باب: مقول ومبيع، أنّ الزائد عندهما هو المحذوف في باب (مفعول) معتل العين، أي: واو مفعول؛ من حيث كان الزائد أولى بالإعلال من الأصل.(ابن جنّيّ، ١٩٩٠، ج٢، ص٦٨)

واختلف الكوفيّون والبصريّون في حذف المزيد أو الأصلي، فيما ذكره الأنباريّ في الإنصاف في إحدى المسائل التي يحدّدون فيها أيَّ تاء تحذف من المضارع المبدوء بتاءين، وأورد حجّة كلّ فريق ودليله لما ذهب إليه، وردُّ الفريق الآخر عليه. وخلاصة القول إنّ الكوفيّين يرون أنّ الحذف إنّما هو للأضعف وهو الزائد، أمّا البصريّون فأنكروا أنّ الحرف الأصليّ أقوى من الزائد، وذهبوا إلى أنّ الزائد الذي جاء لمعنى هو الأقوى؛ لذلك يقولون بحذف الأصليّ لإبقاء المعنى الذي جاء به الزائد.)الأنباريّ، 2003، ج٢، ص(٥٣٥-٥٣٤

ولعلّ جلّ العلماء ساروا على المذهب الكوفيّ في هذه المسألة، فقد ذكر ابن الورّاق أنّ الاسم الخماسيّ إن كان "فيه زائدتان متساويتان كنت مخيّرًا في حذف أيهما شئت .. فإن كان فيه زائدة واحدة حذفتها، كقولك في جحنفل: جحافل، وجحافيل، إذا عوضت، لأنّ الزيادة **أضعف** من الأصليّ، فإن كانت فيه زائدتان كلتاهما لمعنى واحد، وإحداهما أقرب إلى الطّرف، حذفت القريبة من الطّرف، كقولك في مغتسل: مغاسل، وفي منطلق: مطالق، لأنّ التَّاء والنون أقرب إلى الطّرف".(ابن الورّاق، ١٩٩٩، ص٥٢٤-٥٢٣) والقرب من الطرف مظهر ضعف في البنية الصرفيّة.

ويمكن استنتاج أمرين من قول ابن الورّاق:

الأمر الأوّل: إنّ الزائد أضعف من الأصليّ، فالأصل هو الأقوى، وهو الذي يراعى في بناء اللفظ، فيسقط الأضعف وهو ما كان زائدًا، ويبقى الأقوى وهو الأصل، فإن سقط أو حُذف اختلّ المعنى، وأصبحت دلالة اللفظ على المعنى ناقصة غير تامّة، وتمام دلالة اللفظ على المعنى من الأمور التي تجب مراعاتها في الألفاظ.

الأمر الثاني: فهو ضعف الطرف في اللفظ، ويرجع السبب في ذلك إلى سقوطه في بعض الحالات وما يطرأ عليه من إعلال.

- **المسألة السادسة: الاسم أقوى من الفعل**

أرسى سيبويه دعامة التعليل في علم النحو، سار عليها العلماء من بعده في تفسير الفروق بين الاسم والفعل، فقد أورد في كتابه قوله: "الاسم أقوى من الفعل وأشد تمكّنًا"،(سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص٥٢٣) وهذه العبارة استشهد بها الفارسيّ في إثبات ما اختصّ به الاسم دون الفعل في الثبوت أو الحذف.(الفارسيّ، ١٩٩٤، ج٤، ص٢٨)

وذكر ابن جنّيّ في الخصائص ردًّا على من عاب على العرب عنايتها بالألفاظ دون المعاني، فقال: إنّ "العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذّبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر .. وبالأسجاع .. فإنّ المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها. فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها، فإنّها لمّا كانت عنوان معانيها، وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها ورتّبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها .(ابن جنّيّ، ١٩٩٠، ج١، ص٢١٦).

وفي موضع آخر من الباب عينه، قال: "فالاسم أحمل للزيادة في آخره من الفعل، وذلك لقوّة الاسم وخفته، فاحتمل سحب الزيادة من آخره. والفعل –لضعفه وثقله– لا يتحامل بما يتحامل به الاسم من ذلك لقوّته".(ابن جنّيّ، ١٩٩٠، ج١، ص٢٣٧). وكلامه هذا تصريح واضح بثنائيّة القوّة والضعف، وإنّ ومراعاتها هو للعناية بالألفاظ وإصلاحها، والمفاضلة بين الاسم والفعل؛ فالقوّة تمنح الاسم خفّة لقبول الزائد.

أمّا في المنصف فقد ردّ ابن جنّيّ عن سؤال افترضه من سائل، يناقش في رتبة الاسم وتغيرها عمّا هي عليه، مستدلًّا بأنّ الاسم يدخله الحذف، والتحقير، والترخيم، والنسب وغيره، فقال: "إنّ الأسماء وإن كانت كما ذكرت، فهي –لقوّتها وتمكّنها، وأنّها الأوّل وهي مستغنية عن الأفعال– أثبت من الأفعال، وهي في الصحة أقعد، والاعتلال منها أبعد، إلّا أنّه لما كان في الأسماء ما ذكرته من الحذف والتحقير والتكسير ونحوها، كان بين الأسماء والأفعال تناسب وتقارب، ألا ترى أنّ الفعل ثانٍ للاسم، وهو وإن كان أضعف منه، فإنّه أقوى من الحرف"..(ابن جنّيّ، ١٩٥٤، ص٥٧). ويمكن النظر إلى إجابة ابن جنّيّ تلك من نواحٍ متعدّدة:

١.من ناحية كونه اسمًا:

– إنّ الاسم له مكانة وقوّة ذاتيّة، على الرغم من التغييرات التي تعترضه.

– الاسم هو الأصل في اللغة، فهو الأوّل الذي يُعتمده في بناء التراكيب.

– إنّ وجه القوّة في الاسم أنّه مستقلّ وقادر على التعبير بذاته، في حين الأفعال تحتاج غالبًا إلى أسماء لتكتمل دلالتها، والحروف لا تحمل معنى إلّا في سياق مع غيرها.

٢.من ناحية مقارنته مع الأفعال:

– الاسم أثبت من الأفعال، على الرغم من تعرّضه لبعض الظواهر الصرفيّة، مثل: الاعتلال الذي هو ضعف لكنّه أقلّ شيوعًا فيها مقارنة بالأفعال.

– إنّ الأفعال أقلّ استقلالًا؛ لأنّها مشتقّة غالبًا من الأسماء ومحتاجة إليها لتكوين المعاني.

٣.من ناحية وجه التشابه والتقارب بين الاسم والفعل:

إنّ وقوع الحذف والتغيير في الأسماء يجعل نوعًا من التناسب والتقارب مع الأفعال، لكنّ ذلك لا يعني تساويهما في الرتبة أو القوّة.

٤.من ناحية التدرّج بين العناصر اللغويّة "اسم، فعل، حرف":

يرتّب ابن جنّيّ عناصر اللغة الثلاثة ترتيبًا هرميًّا: الاسم: أقوى العناصر، وأكثرها استقلالًا وصحةً، ثمّ الفعل: أضعف من الاسم، لكنّه أقوى من الحرف، وآخرًا الحرف: أقلّ العناصر اللغويّة رتبة؛ إذ لا يستقل بمعناه.

إنّ إجابة ابن جنّيّ هذه تتميز بالربط المنطقيّ بين الظواهر الصرفيّة والنظام النحويّ العام، إذ يُبرز تدرّج العناصر اللغويّة بناءً على قوة استقلالها، وقدرتها على التعبير عن المعاني. وتطالعنا في المنصف ظاهرة لغويّة تناولها ابن جنّيّ، تتعلّق باستعمال حروف المضارعة في أوائل الأسماء، على الرغم من أنّ الأصل فيها دخولها على الأفعال للدلالة على الزمن سواء الحاضر أو المستقبل، وقدّم تعليلًا لغويًّا منطقيًّا لتلك المسألة مفترضًا سؤالًا عن حروف المضارعة، فيما كان أوّله همزة أو نون أو تاء أو ياء، في أوائل بعض الأسماء،

على الرغم من أنّ الأصل أنّها حروف خاصّة بالأفعال، كما اختصّت الميم بالأسماء، فلم تدخل على الأفعال، فكان الردّ أنّ الأسماء أقوى وأثبت في اللغة مقارنة بالأفعال، وهي غالبًا ما تكون ذات دلالة ثابتة لا يغيّرها الزمن، على خلاف الأفعال التي تضعف بسبب تغيّر دلالاتها الزمنيّة، واحتياجها إلى صيغ متعدّدة للتعبير عن الماضي والحاضر والمستقبل. وهذا الأمر جعل الأسماء أقوى من الأفعال، وشاركتها في استعمال حروف المضارعة، على خلاف الأفعال التي لم تشارك الأسماء في استعمال خاصّية من خصائصها وهي الميم بسبب ضعفها، إذ قال: "لقوة الأسماء وتمكّنها وغلبتها للأفعال، .. لضعف الأفعال عن الأسماء، وأكثر زيادة حروف المضارعة إنّما هي في الأفعال".(ابن جنّيّ، 1954، ص٢٧٢) ويمكن القول: إنّ وجود حروف المضارعة في أوائل الأسماء ليس قاعدة شائعة، وإنّما هي ظاهرة محدودة نشأت من غلبة الأسماء وقوّتها في النظام اللغويّ العربيّ.

واستشهد ابن القطاع الصقليّ بعبارة سيبويه أيضًا، فعلّل نقص حروف الفعل عن حروف الاسم بالعدد، فقال: "نقص الفعل حرفًا عن بناء الاسم؛ لأنّ الاسم أقوى منه"،(الصقلّيّ، ١٩٩٩، ص٩٧) وبناءً على ذلك ذهب إلى أنّ الفعل إن زادت حروفه عن أربعة فهو زائد، وإن نقص عن ثلاثة فهو ناقص.

أمّا ابن عصفور فقد ذكر في مسألة إعلال العين وتصحيح اللام التي شذّت في بابها، وبيّن علّة ذلك في قوّة الاسم وتمكنّه، فقال: "وقد شذَّ من ذلك شيء، فأُعِلَّت عينه وصُحِّحت لامه، وجاء ذلك في الاسم لقوَّته وتمكُّنه، وذلك نحو: طاية وثاية؛ لأنّهما من: طَوَيتُ وثَوَيتُ".(ابن عصفور، ١٩٨٧، ص٣٦٣)

وبرزت ثنائيّة القوّة والضعف في باب الزيادة في الأسماء والأفعال، فقد أثار ابن جني سؤالًا حول قصر حروف المضارعة على الأفعال، كما قصرت الميم على الأسماء، العرب تقول: أَفْكَل، وأيْدَع، وتَنْضُب، وتَتْفُل، وغير ذلك ممّا في أوله الهمزة والنون والتاء والياء؟ وبيّن ابن جنّيّ الرأي في ذلك انطلاقًا من ثنائيّة اللفظ والمعنى، يقول: "إنّما زيدت هذه الحروف التي بابها الأفعال في أوائل الأسماء؛ لقوّة الأسماء وتمكّنها وغلبتها للأفعال، فشاركت الأسماء في هذا الموضع الأفعالَ لقوّتها ولم تشارك الأفعالُ الأسماءَ في زيادة الميم أوّلًا في الأفعال؛ لضعف الأفعال عن الأسماء، وأكثر زيادة حروف المضارعة إنّما هي في الأفعال".(ابن جني، ١٩٥٤، ص٢٧٢)

- **المسألة السابعة: الساكن أضعف من المتحرك في بنية الكلمة**

علّل ابن يعيش قلب الواو ياءً إن سبقها كسر، أو ساكن مسبوق بكسر، فقال: "لأنّ الساكن لضعفه ليس حاجزًا قويًّا، فلم يعتدّ حاجزًا، فصارت الكسرة كأنّها باشرت الواو... صِبْيَةٌ وصبيانٌ، والأصل صِبْوَةٌ وصِبوانٌ؛ لأنّه من صَبَوْت أَصْبُو، فقُلبت الواو ياءً لكسرة

الصاد قبلها، .. ولم يعتدّوا بالساكن بينهما لضعفه بالسكون"؛(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٥، ص٣٧٠) فالحرف الساكن ضَعُف بسبب سكونه، ولم يمنع أثر الكسرة على الواو، فأصبحت الكسرة في حكم المباشرة الفعليّة للواو، بسبب قوّة الحرف المتحرّك مقارنة بالسكون، وهذا اللفظ ورد بضمّ الصاد مع الياء، فقالوا في لغةِ مَن كسر: صُبْيانٌ، لأنّ الضم لحقها بعد قلب الواو ياءً، فبقيت الياء على حالها.

وفي موضع آخر ذكر ابن يعيش ضعف الحرف الساكن الذي لم يحمِ الحرف الذي يليه بسبب الكسرة التي سبقت الساكن فأُميل، قال: "وكذلك شِمْلال تُميل فتحةَ اللام منه لكسرة شين شِمْلالٍ، ولا يُعتدّ بالميم فاصلةً لسكونها، فهي حاجزٌ غيرُ حصين، فصارت كأنّها غيرُ موجودة".(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٥، ص١٩٠)

وقد أشار الشاطبي إلى مباشرة الكسرة للحرف، وثبوت حكم الإبدال، لكنّ ذلك الحكم يسقط إن اختلّ شرط المباشرة هذا، واعتبر من قبيل الشاذ، فقال: "وفي ذكره وقوع الكسرة قبل الواو ما يشير إلى المباشرة، والحكم كذلك .. فإن وقع بين الواو والكسرة فاصل، لم يجب ذلك الحكم، ولا تنقلب الواو ياء إلّا في الشاذ، وذلك إذا حال بينهما حرف ساكن، لضعف الساكن أن يكون فاصلًا معتدًّا به ... قولهم: صِبيان، أصله الواو من الصبوة".(الشاطبيّ، ٢٠٠٧، ج٩، ص١١٠) ومن هذه المسألة يمكن استخلاص نقاط ثلاث، وهي:

- إنّ الكسرة لها قوّة كبيرة في التأثير على الحروف المجاورة، ولاسيما حرف الواو.
- إنّ الحرف الساكن ضعيف بطبيعته، فلا يُعد حاجزًا يمنع امتداد أثر الكسرة إلى ما بعده.
- مدى تأثّر الحروف بالحركات في بنية الألفاظ العربيّة.

وختم الشاطبي هذه المسألة بقوله: "وهذا كلّه يحفظ ولا يقاس عليه"،(الشاطبيّ، ٢٠٠٧، ج٩، ص١١٠) ممّا يبرز بوضوح أنّ هذه القاعدة تنحصر في ألفاظ محدّدة، وردت عن العرب بالسماع، ولا تُعمّم على الألفاظ المستحدثة أو غير المسموعة، ويُرجّح أنّ مراده بهذا القول هو: إنّ علّة منع القياس وتقييده تعود إلى ارتباط القاعدة بالسماع الثابت عن العرب في ألفاظ معيّنة.

إنّ ما ذهب إليه الشاطبيّ يخالف ما ذكره الثمانينيّ في شرح التصريف، فقد قال: "فأمّا الحذف الذي يجب عن علّة فإنّه ينقاس ويطّرد أين وجدت علّته أوجبت حذفه".(الثمانينيّ، ١٩٩٩، ص٣٧٣) ويمكن الجمع بين الموقفين، عبر النظر في سياق كلّ منهما:

- الجانب العمليّ في منهج الثمانينيّ: إنّ القياس جائز ومطلوب في الحالات التي تتوافّر فيها علل واضحة، ولاسيما في سياقات تعليميّة أو تحليليّة، إذ يساعد القياس على تفسير الظواهر اللغويّة وتوسيع قواعد الفهم.

– الجانب المعياريّ في منهج الشاطبيّ: إنّ القياس غير مسموح به في الحالات التي قد تؤدّي إلى إدخال أشكال لغويّة غير مأثورة، وذلك؛ لضمان الحفاظ على ما ورد عن العرب من دون تحريف أو تجاوز.

كما يمكن إضافة أمور عدة إلى الجانبين العمليّ والمعياريّ، وهي على النحو الآتي:

أوّلًا: إنّ القياس الذي قيّده الشاطبيّ، ومنع تعميمه على ألفاظ أخرى، هو ذلك الذي ورد به السماع عن العرب، إذ يقتصر على الألفاظ المأثورة، ولا يُقاس على ما شذّ أو خالف هذا الأصل.

ثانيًا: تباين المنهجين بين الشاطبيّ والثمانينيّ: التقييد الذي اعتمده الشاطبيّ يختصّ بحفظ ما ورد عن العرب بالسماع، وهو يختلف عن المنهج الذي انتهجه الثمانينيّ،فقد أتاح مجالًا أوسع للقياس ولم يقيّده بنصوص محدّدة.

ثالثًا: محددات القياس: إنّ القياس عند الشاطبيّ يظلّ مقصورًا على ما ورد عن العرب بصفة خاصّة. ومع ذلك، فإنّ ما استوفى شروط القياس، وأمكن إخضاعه لعلَلِه وأركانه، لا يتعارض مع إمكانيّة القياس عليه.

رابعًا: ضوابط القياس: على الرغم من أنّ الثمانينيّ وسّع دائرة القياس، إلّا أنّه وضع لها ضوابط محدّدة، تتمثّل بوجود علّة واضحة مطّردة للحكم، بما يضمن تطبيق القياس بصورة منهجيّة على الألفاظ المستحدثة أو غير المأثورة عن العرب.

ومن الآراء السابقة يمكن القول إنّ القياس عند الثمانينيّ منهج تعليميّ وتحليليّ يُطبّق على وفق علل منطقيّة، في حين القياس عند الشاطبيّ يخضع لحدود معياريّة صارمة تتعلّق بالنقل عن العرب. ولأجل ذلك، قد يُقال إنّ الشاطبيّ وضع قواعد لاجتناب "الابتداع" في اللغة، في حين الثمانينيّ اهتمّ بتطوير أدوات القياس والتعميم وفقًا لعلل صرفيّة ثابتة.

- **المسألة الثامنة: تكرير العين دلالة على تكرير الفعل**

ربط العلماء بين تضعيف عين الفعل، وقوّة المعنى في بنية الأفعال بمسألة القوّة والضعف في بنية اللفظ، إذ "جعلوا تكرير العين دالًّا على تكرير الفعل، نحو، فرّح، وكسّر، فجعلوا قوّة اللفظ لقوّة المعنى وخصّوا بذلك العين، لأنّها أقوى من الفاء واللام، إذ هي واسطة لهما، ومكنوفة بهما فصارا كأنّهما سياج لها ومبذولان للعوارض دونها، ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها".(السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص٤٢) أشار السيوطي في هذا النقل أنّ العرب قد ميّزوا عين اللفظ عن غيره من الأحرف بالتضعيف، وعلّلوا هذه المزيّة أنّ العين اكتسبت قوّتها لوقوعها وسطًا في اللفظ، فاكتسبت بسبب موقعها قوّتين: الأولى: قوّةً صوتيّة تجعلها في منأى عن أيّ تغيير قد يلحق بها، ومحميّة بالفاء في أوّل اللفظ، واللام في آخره، الأمر الذي يجعل النطق بها أكثر استقرارًا. والثانية: تطابقًا بين قوّة اللفظ وقوّة

المعنى، فمضاعف العين له دلالات متعدّدة، مثل: التجدّد والتكرار والثبات والمبالغة في الفعل، نحو: فرّح وكسّر، وتكرار العين وهي في موقع القوّة والاستقرار الصوتيّ –أي لا يطرأ عليها إعلال ما– أمر يعزّز الدلالة المعنويّة للفظ.

وبالنظر للقول السابق، يمكن أن نتساءل: ما بال عين الفعل في "قال ونام وباع" قد دخلها الإعلال بالقلب، وهذا يناقض كلام السيوطيّ؟ وهنا يمكن الإجابة بما يأتي: إنّ الأفعال التي استشهد بها السيوطيّ في هذه القاعدة، تتألف من أحرف تامّة وصحيحة، لا علّة في الفاء أو العين أو اللام، لذلك نُسبت القوّة للعين، أمّا في الأفعال، نحو قال ونام وباع فهي أفعال معتلّة العين في أصلها، وهذا ما يجعلها أكثر عرضة بطبيعتها للتغيير والإعلال.

وقد ناقش ابن عصفور مسألة القلب في العين من وجه آخر في وزن فعُلان، نحو: حَيُوانٌ من حَيِيتُ، وأصلها حَيْيَان، وذلك على وفق قاعدة: إن كانت الياء المتحرّكة لامًا، وسُبقت بضمّ، فإنّها تقلب واوًا. ويردّ ابن عصفور على المعترضين على وجوب قلب الياء المتحركة واوًا، إذا سبقها حرف مضموم، مستدلّين باللفظ عُيَبَةٌ، إذ ثبتت الياء ولم تقلب واوًا، فأجاب "أنَّ الياء التي هي عين إذا كانت متحرّكة مضمومًا ما قبلها لا تُقلب لقوّة العين، أمَّا اللام إذا كانت ياء على هذه الصورة فإنها تُقلب؛ ألَا تراهم قالوا: لَقَضُوَ الرَّجلُ! والأصل لَقَضُيَ، فأبدلوا الياء واوًا؟.(ابن عصفور، ١٩٨٧، ص٤٧٨) وعلى الرغم من اختلاف الأوزان في مثال السيوطيّ وابن عصفور، إلّا أنّ الأخير لم يفرّق بين ما كانت حروفه جميعها صحيحة وما كان معتلّ العين أو اللام، فالسيوطيّ جعل القوّة للعين الصحيحة، وازدادت قوّةً بالتضعيف واللفظ فزادت قوّةُ المعنى فيها، أما ابن عصفور فقد أطلق قوّة العين عن التقييد بالحرف الصحيح، ومن هذين الرأيين المتّفقين في بعض الجوانب، يمكن استخلاص بعض النقاط، منها:

–إنّ العين أقوى من اللام صرفيًّا، وهي أكثر ثباتًا وأقلّ عرضة للإعلال أو القلب من الفاء واللام.

–إنّ الياء والواو تكون أكثر ضعفًا إن كانتا لامًا فتتأثر بالتغيرات الصرفيّة.

–إنّ الفاء واللام تشكلان حاجزًا تحميان به العين من تعرّضها للإعلال، لكنّ ذلك لا ينفي إعلال الأخيرة إن كانت في أصلها حرف علّة.

وقد ربط العلماء بين تضعيف عين اللفظ وقوة المعنى، ولا سيما في الأفعال، من باب الزيادة في المبنى تعني زيادة في المعنى، وهذه مسألة تناولتها الطويسي بتفصيل يكشف أبعادها في الدرس الصرفيّ(الطويسي، ٢٠٢١، ص١٤٠–١٤٣).

- **المسألة التاسعة: الواو في آخر الاسم أضعف من الواو في آخر الفعل**

ذكر سيبويه أنّ الواو إذا جاء قبلها حرف مضموم في الاسم، وكانت هي حرف الإعراب قلبت الواو ياءً وكُسر المضموم قبلها، نحو: دلوٌ وأدلٍ، وأحقٍ، ويقرّر أنّ الواو صارت ههنا أضعف منها في الفعل نحو: يغزو ويسرو، وربط سيبويه هذا الضعف بالتغييرات الطارئة على الطرف "لأن التنوين يقع عليها والإضافة بالياء نحو قولك: هنيٌّ، والتثنية، والإضافة إلى نفسك بالياء؛ فلا تجد بدًا من أن تقلبها، فلما كثرت هذه الأشياء عليها، وكانت الياء قد تغلب عليها لو ثبتت، أبدلوها مكانها؛ لأنّها والكسرة أخفّ عليهم من الواو والضمّة".(سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص٣٨٤)

يظهر من النصّ الذي يمكن أن يقاس عليه كلّ ما جاء من باب دلو وأدلٍ، أنّ وجود الواو في الطرف جعلها عرضة للتغيير، تبعًا لما يطرأ على الاسم من تغييرات صرفيّة وإعرابيّة، تقتضي تغييرًا في بنية اللفظ، وهذا يؤدّي إلى قلب الواو ياءًا في كثير من الحالات، وهذا يستدعي كسر ما قبل الياء للمناسبة الصوتيّة، في حين هذا لا يحصل في الفعل المعتلّ اللام الواويّ، فلا يحصل فيه قلب للواو ياءً، ومن هنا ضعُف الاسم المنتهي بالواو وقوِي الفعل.

إنّ موقعيّة الصوت المعتلّ، هي علّة ضعفه أو قوّته، زيادة على نوع الصائت الذي قبله، فإذا سبق الياءَ والواوَ حرفٌ ساكنٌ، عوملتا معاملة غير المعتل، نحو: ظبْيٍ ودلْوٍ؛ "لأنّه لم يجتمع ياءٌ وكسرة، ولا واوٌ وضمة، ولم يكن ما قبلهما مفتوحًا؛ فتجري مجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال، وقويتا حيث ضعف ما قبلهما. ومن ثمّ قالوا: مغزوٌّ كما ترى، وعتوٌّ".(سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص٣٨٤) وهذا يعني أنّ ضعف الصوت السابق للواو الواقعة طرفًا قد يمنحها قوة بسبب ضعفه، فإذا كان ما قبلهما سكان، والساكن أضعف من المتحرك كان هذا مدعاة للتصحيح في الطرف ؛بسبب قوّته في مغزوّ وعتوّ.

- **المسألة العاشرة : القوّة في المفرد تمنحه قوّة في الجمع**

عندما تحدّث العلماء عن الإعلال بقلب الواو ياءً نحو سوط وسياط، علّلوا ذلك بأكثر من علّة منها: أن تسكن الواو في المفرد، والساكن ضعيف يقبل العلّة، **وأن تُكسر السين في** الجمع، نحو: سِياط، **وأن** تقع الألف تالية للواو، وهي قريبة الشبه من الياء. وأنّ تكون الكلمة جمع، وهو أثقل من المفرد الواحد. **"فلما تجمَّعت هذه الأشياء المستثقلة كلها، هربوا من الواو إلى الياء، ويدلك على أنّ مجموع هذه الأشياء هو الذي أوجب القلب، لا الواحد منها منفردًا، قولهم في جمع طويل: طِوَال والكلمة جمع، وبعد الواو منها ألف، وقبلها كسرة، والواو مع ذلك صحيحة؛ لأنّها كانت في الواحد قويّة بالحركة، فثبتت في الجمع".(ابن جني، ١٩٥٤، ص٣٤٢) فالقوّة كانت منطلقًا لتعليل عدم الإعلال في (طوال)**

لقوّة الواو في المفرد بحركتها، وكان عكسها –أي الضعف– علّة للقلب في (سياط) لضعف الواو بسكونها في المفرد. والخلاصة في الأمر أنّ المعتلّ الساكن أضعف من المعتلّ المتحرّك في بنية الكلمة.

- **المسألة الحادية عشرة: القوّة في بنى صرفيّة متفرقة**

كانت ثنائيّة القوّة والضعف مدخلًا للعلماء في تسويغ التطورات الطارئة على بنية الكلمة، في كثير من المظاهر، منها ما يتعلّق بضعف البناء الخماسيّ المقصور، مثل: (قرقرى) في التصغير عن البناء الخماسيّ الصحيح نحو سفرجل، وكذلك اعتبارهم ألف التأنيث أقوى من ألف المد في (حبارى) لقوّتها في المعنى.(المبرد، ١٩٩٤، ج٢، ص٢٦١) والقول نفسه في تضعيف المعتل الذي يقوى بالتشديد" ألا تَرى أنَّ ما لا يُعربُ من الياء والواو إذا كانتا لامينِ متى وقع فيهما إدغامٌ وجبَ الإعرابُ؛ لأنَّ الحرفَ إذا شُدِّد قوِيَ وصار بمنزلة الصحيح، وكان بمنزلة الياء والواو اللتين قبلهما ساكن".(ابن السراج، ١٩٩٦، ج٣، ص٢٦٠).

وقد ظهرت هذه الثنائيّة في مسائل من الصرف في أبواب مختلفة، فأبو علي الفارسيّ يقرّر "أنّ الفاء من (أفْعَل) أقوى منها في (افْتَعَلَ)؛ لأنّ التغيير الذي يعتور الفاء من (افْتَعَل) والانقلاب يكون أقلّ في (أفْعَلْتُ)؛ لأنّ الكسرة لا تدخل الهمزة في (أفْعَلْتُ) كما تدخل الهمزة (أفْعَل) الكسرة نحو، (إيْتَعَدَ)، وهمزة (أفْعَلْتُ) لا يدخل لها إلّا الفتحة والضمّة".(الفارسي، ١٩٩٠، ج٥، ص١٣) ويستند في ذلك إلى المعيار الكميّ في تصريف البنية، فالتغيير في (أفعل) أقلّ من (افتعل) وكلّما كثر التصرّف باللفظ ضعُف.

ولعلّ مظاهر هذه الثنائيّة تمتدّ على مساحة واسعة من البنى الصرفيّة، من باب أنّ الأصل أقوى من الزيادة، وإنّ المزيد أضعف من المجرّد، وأنّ المعتلّ أضعف من الصحيح، والصحيح أقوى من المعتلّ، والمعتلّ يتفاوت بقوّته بحسب موقع حرف العلّة من اللفظ، والزائد لمعنى أقوى من الزائد لغير معنى، وتتفاوت قوّة المزيد بحسب موقعه من اللفظ أيضًا، فالأوّل أقوى من الأوسط، والأوسط أقوى من الطرف، والأسماء أقوى تصرّفًا من الأسماء والحروف، والفعل أقوى من الحرف، والجمع أقوى من الواحد، وغير ذلك من المقاييس التي جعلت هذه الثنائيّة حاضرة بقوّة في بنية الكلمة في اللغة العربيّة.

الخاتمة

كشف البحث أنّ ثنائيّة القوّة والضعف من المفاهيم الجوهريّة في علم الصرف، إذ تعتمدها اللغة العربيّة في تفسير التغييرات الصرفيّة والصوتيّة التي تعتري الألفاظ. وتمنح صفة القوّة الحرفَ ثباتًا، أمّا صفة الضعف فتجعل الحرف أكثر عرضة لظواهر الإعلال، والحذف، والإبدال، والإدغام.

وبين البحث مفهوم القوّة والضعف في اللغة والاصطلاح، وأشار إلى ضوابط العلماء في قضية التعليل بهذه الثنائيّة، وإنّ النظام الصرفيّ ليس عشوائيًّا، بل هو قائم على قوانين صوتيّة وصرفيّة دقيقة، إضافة إلى منطق داخليّ متناسق. وتؤدّي هذه الثنائيّة دورًا أساسيًّا في المحافظة على الانسجام بين بنية اللفظ والمعنى. وبيّن البحث أنّ ثنائيّة القوّة والضعف كانت حاضرة في الفكر اللغويّ، إذ اعتمدها العلماء في تفسير التغييرات الطارئة على الاستعمالات اللغويّة .

تبين لنا أنّ ثنائيّة القوّة والضعف ظاهرة مؤثّرة في بنية الألفاظ، إذ تؤثّر في ثبات الأصوات أو تغيّرها بحسب موقعها في اللفظ، وأثبت البحث أنّ الحروف الصحيحة أقوى من أحرف العلّة، إذ تجعل الكلمة أقلّ عرضة للإعلال، وإنّ موقع عين الفعل أقوى من الفاء واللام في الفعل الصحيح. وأوضح أنّ أحرف العلّة هي أكثر الحروف عرضة للتغيير عندما تكون لامَ الفعل، الأمر الذي يفسّر كثرة الحذف والقلب الذي يلحق أواخر اللفظ.

إنّ التضعيف يزيد في قوّة الحرف ومعنى اللفظ على السواء؛ لدلالته على التكرار والمبالغة في الحدث، كما أنّ السكون يُدخل الضعف على الحرف، فينتفي عنه تأثيره في غيره، أو حتّى عده حاجزًا يمنع الإعلال في ما اتّصل به، وهذا خلاف الحركة التي تقوّي الحرف، وتجعله حاجزًا منيعًا لأثر الحركة على باقي الحروف.

ويوصي البحث بالتوسّع في دراسة هذه الثنائيّة وربطها بالدرس اللسانيّ الحديث، ودراسة ثنائيّات أخرى في أبواب الصّرف العربيّ؛ وبيان دورها في فهم التطوّر اللغويّ وتفسيره، وإظهار أثرها في تكوين الألفاظ وتغيّر بنيتها.

المصادر

الأسْترابادي، محمّد (١٩٧٥)، *شرح شافية ابن الحاجب*، مع شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغداديّ صاحب خزانة الأدب، د.ط، حقّقهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمّد نور الحسن، محمّد الزفزاف، محمّد محيى الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الأنباريّ، عبد الرحمن (٢٠٠٣)، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين*، ط١، صيدا–بيروت، المكتبة العصريّة.

الثمانينيّ، عمر (١٩٩٩)، *شرح التصريف*، ط١، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد.

الجبوري، حيدر (٢٠١٥)، *ضعف الطرف وأثره في البنية العربيّة: دراسة صوتيّة صرفيّة الإعلال بالقلب أنموذجًا*، مجلّة آداب ذي قار، ع١٦، ٢١٥–١٨٢.

الجبوري، محمد يحيى،(٢٠٠٦)، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جِنّيّ، عثمان (١٩٩٠)، الخصائص، ط٤، تحقيق: محمّد علي النجّار، بغداد، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

ابن جِنّيّ، عثمان ((1954، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ، ط١، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر، دار إحياء التراث القديم.

الجوهريّ، إسماعيل (١٩٨٧)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، ط٤، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين.

حسّان، تمّام (١٩٩٠)، مناهج البحث في اللغة، د.ط، مكتبة الأنجلو المصريّة، مصر.

الخلفات، آلاء (٢٠٢٢)، ثنائيّة القرب والبعد وأثرها في الأحكام اللغويّة حتّى نهاية القرن السابع الهجريّ، رسالة دكتوراه، الأردن، جامعة مؤتة، ١٤١-١.

الدجيلي، منير والحريزي، عائد (١٩٩٦)، نظرّية القوّة والضعف في الأصوات عند أبي علي الفارسيّ في كتابه الإغفال، مجلّة اللغة العربيّة وآدابها، جامعة الكوفة، العراق، ع١٢.

الرُّمّانيّ، علي (١٩٩٥)، رسالة الحدود، ط١، عمّان، دار الفكر.

الزجّاجيّ، عبد الرحمن (١٩٨٥)، اللامات، ط٢، تحقيق: مازن المبارك، دمشق، دار الفكر.

ابن السراج، محمّد (١٩٩٦)، الأصول في النحو، ط3، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسّسة الرسالة.

سيبويْه، عمرو (١٩٨٨)، الكتاب، ط٣، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.

السيرافي، الحسن (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيبويه، ط١، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعليّ سيّد عليّ، بيروت، دار الكتب العلميّة.

السيوطيّ، عبد الرحمن (١٩٨٩)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ط١، تحقيق وشرح: محمود فجّال وسمّى شرحه الإصباح في شرح الاقتراح، دمشق، دار القلم.

الشاطبيّ، إبراهيم (٢٠٠٧)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفيّة ابن مالك)، ط١، تحقيق محمّد إبراهيم البنّا، مكّة المكرّمة، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى.

الصقلّيّ، ابن القطاع (١٩٩٩)، كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، د.ط، تحقيق: أحمد محمّد عبد الدايم، دار الكتب المصريّة، القاهرة.

الطويسي، آلاء، (٢٠٢١)، ثنائية القوة والضعف في التفكير الصرفي العربيّ، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن.

عبدالكريم محمود علي، خير الله جاسم، (٢٠١٥) الأصوات العربيّة بين القوة والضعف، عند شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) في كتابه فلاح شراح المراح، المجلة العراقية، بغداد، ع(٢) السنة الأولى.

ابن عَصْفور، عليّ (١٩٨٧)، الممتع الكبير في التصريف، ط١، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار المعرفة.

عمر، أحمد مختار (٢٠٠٨)، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ط١، د.ب، عالم الكتب.

ابن فارِس، أحمد (١٩٧٩)، معجم مقاييس اللغة. ط١، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت، دار الفكر.

الفارسيّ، الحسن (١٩٩٤)، التعليقة على كتاب سيبويه، ط١، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الرياض، جامعة الملك سعود.

القيسي، مكي (١٩٩٦)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ط٣، تحقيق: أحمد حسن فرحات، عمّان، دار عمّار.

القيسي، مكي (١٩٨٧)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ط٤، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسّسة الرسالة.

المبرّد، محمّد، (١٩٩٤) المقتضب، ط١، تحقيق: محّمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

بني مصطفى، عبير (٢٠١٤)، صفات قوّة الأصوات عند سيبويه، مجلّة الجامعة الإسلاميّة للبحوث الإنسانيّة، مج٢٢، ع١، ص٨٧–١١٠.

ابن الورّاق، محمّد (١٩٩٩)، علل النحو، ط١، تحقيق: محمود جاسم محمّد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد.

ابن يَعيش، يعيش (٢٠٠١)، شرح المفّصل للزمخشريّ. ط١، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلميّة.

Al’strābādhy, Muḥmmad (1975), šariḥ šāfīyat Ibn al-Ḥājib, šariḥ šawāhidahu: ‘Abd al-Qādir al-Baghdādī, taḥqīq wa-ḍabaṭa ghrybhmā wa-šarḥ mbhmhmā: Muḥammad Nūr al-Ḥasan wa-Muḥammad alzfzāf wa-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, taṣwīr Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt.

Al’nbārī, ‘Abd al-Raḥmān (2003), al-Inṣāf fī masā’il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn, Ṭ1, Bayrūt, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, 2003.

Al-Thamānīnī, ‘Umar (1999), šarḥ al-taṣrīf, Ṭ1, taḥqīq: Ibrāhīm ibn Sulaymān al-Bu‘aymī, al-Riyāḍ, Maktabat al-Rušd.

Ibn jinnī, ‘Uṫmān (1990), al-ẖaṣā’iṣ, ṭ4, taḥqīq: Muḥammad ‘Alī al-Najjār, Baghdād, al-Hay’ah almiṣryyah al‘āmmh lil-Kitāb.

Ibn jinnī, ‘Uṫmān (1954), al-Munṣif, Ṭ1, taḥqīq: Ibrāhīm Muṣṭafá wa-‘Abd Allāh Amīn, al-Qāhirah, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-qadīm.

Al-Jawharī, Ismā‘īl (1987), al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah, ṭ4, taḥqīq: Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘ṭṭār, Bayrūt, Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn.

Ḥassān, Tammām (1990), manāhij al-Baḥth fī al-lughah, D. Ṭ, Maktabat al-Anjlū almiṣryyh, Miṣr.

Alddujayly Munīr, wālḥryzy, ‘Ā’id (1996), naẓarīyat al-qūwah wālḍ‘f fī al-aṣwāt ‘inda Abī ‘Alī al-Fārisī fī kitābihi al-Ighfāl, mjalltu allghti al‘rbyyti wa-ādābihā, jām‘ti al-Kūfah, al-‘Irāq, ‘12, Ṣ 13-26.

Alrrummāny, ‘Alī, D. t, risālat al-ḥudūd, D. Ṭ, ‘Ammān, Dār al-Fikr.

Alzzajjājī, ʻAbd al-Raḥmān (1985), allāmāt, ṭ2, taḥqīq: Māzin al-Mubārak, Dimašq, Dār al-Fikr.

Ibn al-Sarrāj, Muḥammad (1996), al-uṣūl fī al-naḥw, ṭ3, taḥqīq: ʻAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Bayrūt, Muʼassasat al-Risālah.

Sybawayh, ʻAmr (1988), al-Kitāb, Ṭ 3, taḥqīq: ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī.

Alssīrāfy, al-Ḥasan (2008), šariḥ Kitāb Sībawayh, Ṭ1, taḥqīq Aḥmad Ḥasan Mahdalī wʻlī Sayyid ʻlī, Bayrūt, Dār al-Kutub alʻlmyyh.

Alssuywṭī, ʻAbd al-Raḥmān (1989), al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw wa-jadalih, Ṭ1, taḥqīq wa-šarḥ: Maḥmūd fajjāl wsmmá šaraḥahu al-Iṣbāḥ fī šarḥ al-Iqtirāḥ, Dimašq, Dār al-Qalam.

Alšāṭbī, Ibrāhīm (2007), al-maqāṣid al-šāfiyah fī šarḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah (šarḥ alfyyti Ibn Mālik), Ṭ1, taḥqīq Muḥammad Ibrāhīm albnnā, makktu almkarramh, Maʻhad al-Buḥūth alʻlmīyah wa-Iḥyāʼ al-Turāth alʼslāmī bi-Jāmiʻat umm al-Qurá.

Alṣqillī, Ibn alqṭṭāʻ (1999), kitāb abniyat al-asmāʼ wa-al-afʻāl wa-al-maṣādir, D. Ṭ, taḥqīq: Aḥmad Muḥammad ʻAbd al-Dāyim, Dār al-Kutub almiṣryyah, al-Qāhirah.

Ibn ʻAṣfūr, ʻlī (1987), al-mumtiʻ al-kabīr fī al-taṣrīf, Ṭ1, taḥqīq: D. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Bayrūt, Dār al-Maʻrifah.

ʻUmar, Aḥmad Mukhtār (2008), Muʻjam al-lughah al-ʻArabīyah al-muʻāṣirah, Ṭ1, D. b, ʻĀlam al-Kutub.

Ibn Fāris, Aḥmad (1979), muʻjam Maqāyīs al-lughah. Ṭ1, taḥqīq: ʻAbdussalām Hārūn, Bayrūt, Dār al-Fikr.

Alfārsī, al-Ḥasan (1994), al-Taʻlīqah ʻalá Kitāb Sībawayh, Ṭ1, taḥqīq: D. ʻAwaḍ ibn Ḥamad al-Qawzī, al-Riyāḍ, Jāmiʻat al-Malik Saʻūd.

Al-Qaysī, Makkī (1996), al-Riʻāyah ltjwyd al-qirāʼah wa-taḥqīq lafẓ al-tilāwah, ṭ3, taḥqīq: Aḥmad Ḥasan Faraḥāt, ʻAmmān, Dār ʻmmār.

Al-Qaysī, Makkī (1987), al-kašf ʻan Wujūh al-qirāʼāt al-sabʻ waʻilalihā wḥujajihā, ṭ4, taḥqīq: Muḥyī al-Dīn Ramaḍān, Bayrūt, Muʼassasat al-Risālah.

Banī Muṣṭafá, ʻAbīr (2014), ṣifāt qūwti al-aṣwāt ʻinda Sībawayh, majallati al-Jāmiʻah iāl'slāmyyti llbḥwthi alʼnsānyyah, mj22, ʻ1, ṣ87-110.

Ibn alwrrāq, Muḥammad (1999), ʻill al-naḥw, Ṭ1, taḥqīq: Maḥmūd Jāsim Muḥammad al-Darwīš, al-Riyāḍ, Maktabat al-Rušd.

Ibn Yaʻyš, Yaʻīš (2001), šariḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhšarī. Ṭ1, qaddm la-hu wa-waḍaʻa hawāmishahu wa-fahārisahu D. Imīl Badīʻ Yaʻqūb, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.